

# مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

## ملخص الدراسة

تبدو عناصر الصراع في العراق وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافها السياسية، فحسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد يغير من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته، فقد يتخذ أشكالاً وصيغاً جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تنتقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الإمكانيات المتاحة والأهداف.

وقد يغري فراغ القوة الحاصل في العراق بعد احتلاله، والفشل الذريع لحكومات الاحتلال المتعاقبة، على التنافس للمثمن من قِبَل الضغوط الإقليمية المجاورة المتمثلة بإيران وتركيا، وكلاهما ساهم بشكل أو بآخر في إزاحة العراق عن الخارطة كقوة موازنة.

كما أن الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية، وعدم جاهزية القوات الحكومية العراقية إلا بنسبة ١٠٪، يجعل من العراق ساحة مفتوحة على كافة الاحتمالات، وفي مقدمتها الفوضى، وربما كاحتمال ثانٍ ترك العراق لقمة سائغة لإيران، وهذا ما لا تقبله تركيا المنافس التاريخي لإيران في العراق، والمؤهلة للعب دور القيادة في المنطقة، سواء لدول «الاعتدال» العربية الضعيفة، أو إسرائيل المتوجسة خيفة من تنامي القوة العسكرية الإيرانية ومشروعها النووي.

ولا شك أن خيارات العرب في العراق، مقارنة بالنفوذ الإيراني والدور التركي، تعد محدودة، فممنذ انهيار النظام الرسمي العربي، وتعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، عندما تم احتلال وابتلاع دولة عربية بحجم العراق في نيسان ٢٠٠٣م من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية دون قرار دولي شرعي، لم تمارس الدول العربية في العراق سوى دور ثانوي اتسم بالاكْتفاء بالمراقبة للأحداث.

وإذا ما أيقن العرب أن خسارتهم للعراق قد أحدثت خللاً في معادلة القوة المعقدة في المنطقة، وكشفت الجناح الشرقي للعرب أمام القوى الإقليمية المتنافسة لمد نفوذها إلى ما هو أبعد من العراق، الأمر الذي يجعل من الاستمرار بحالة التغافل واللامبالاة جراً ما يجري في العراق أشبه بالانتحار البطيء الذي سيطرق تدريجياً أبواب الكثير من العواصم العربية.



# مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

## تمهيد:

تبدو عناصر الصراع في العراق وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الديمومة والاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافها السياسية، فحسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد تغير من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته، فقد يتخذ أشكالاً وصيغاً جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تتنقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية، والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الأهداف والإمكانات المتاحة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تصنيف الصراع الدائر في العراق إلى ثلاث مراحل زمنية، ويعتمد هذا التصنيف بصورة أساسية على محصلة الخصائص المشتركة التي تطبع فترة زمنية معينة، مهما طالت أو قصرت مما يعطيها وصف المرحلة، وإن تداخلت هذه المراحل من الناحية الواقعية والفعلية فيما بينها.

امتدت المرحلة الأولى منذ الغزو في ربيع ٢٠٠٣م إلى مطلع ٢٠٠٦م، واتخذ الصراع في هذه المرحلة طبيعة عسكرية عنيفة وقاسية طالت كلاً من طرفي المعادلة: مقاومة الشعب العراقي من جهة، والاحتلال الأمريكي من جهة أخرى، إلا أن مرحلة ثانية كانت قد تبلورت بفعل تضافر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية ما بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م يمكن أن نسميها بالمرحلة الانتقالية، والتي شابها الكثير من الفوضى والعنف الطائفي، واختلطت فيها الأوراق، وعادة ما تتسم المراحل الانتقالية بالغموض وحالة اللابيقين وتداخل الخنادق، وأخطر الظواهر انتشاراً في هذه المرحلة ظاهرة شفير الفتنة الطائفية، وظاهرة الصحوات.

ولقد حاول كل طرف في هذه المرحلة اكتشاف قدرة الطرف الثاني على المطاولة والمصابرة، كما أن الإنهاك نال من الجميع، ويميل كل طرف منها إلى إعادة تعريف المصالح والتهديدات، ومحاولة ابتكار وسائل جديدة لإدارة الصراع طبقاً لحسابات ومعادلة الكلفة والمنفعة.

ويمكن بوضوح تمييز انطلاق المرحلة الثالثة للصراع في العراق بفوز مرشح الديمقراطيين أوباما الذي مثّل رغبة الشعب الأمريكي في إنهاء ملف الحرب في العراق، كما مثل في نفس الوقت هزيمة نهج الجمهوريين القائم على فلسفة المحافظين الجدد بالاستخدام الأقصى للعنف والعمل العسكري في معالجة قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى ضوء استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق التي أعلنتها الرئيس الأمريكي أوباما في شباط

وأما على المسار الأمني.. فإن دوامة العنف المزمّن لا تزال تضرب بموجاتها الشعب العراقي، وتحصد مئات الأرواح البريئة؛ وذلك لعدم جاهزية القوات الحكومية تسليحاً وتجهيزاً وتدريماً، وافتقارها لعقيدة عسكرية وطنية، فهذه القوات تخضع بدورها لمبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في تشكيلاتها طبقاً للمادة التاسعة في الدستور العراقي<sup>(١)</sup>، ومن المتوقع أن يستمر الأمن في العراق هشاً ومؤقتاً؛ كونه نتاج منظومة هشة متكاملة اقتصادية وسياسية وخدمية واجتماعية.

وأما على المسار السياسي.. فعلى الرغم من مرور أكثر من ست سنوات من الاحتلال فإن الحكومات المتعاقبة فشلت في معالجة وتسوية ملفات مهمة وخطيرة، مثل إعادة النظر بالدستور العراقي، وكذلك ملف المصالحة الوطنية، وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى، وإنهاء ملف اجتثاث البعث. وكذا عجزت تلك الحكومات عن توفير الظروف المناسبة لعودة أكثر من أربعة ملايين مهجر خارج العراق.

وأما على المسار الخدمي.. فتتجسد خيبة الأمل الكبرى للمواطن العراقي الذي يفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية من توفير الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتعليم والصحة، والقضاء على الفساد والبطالة التي تنخر في جسد الشباب العراقي الذي يشكل أكثر من ٥٠٪ من نسبة السكان.

إن المتغير الجديد على المستوى المحلي يتجلى في استعادة الشعب العراقي لوعيه الجمعي الوطني، وإسقاطه لمحركات التقسيم الطائفي، ومحاولات الطبقة السياسية توظيفها لتكريس مشروع الاحتلال؛ الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى عزل الشعب

(٢) تشير المادة (٩) في الباب الأول من الدستور العراقي الحالي إلى أن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي «توازنها وتمائلها».

٢٠٠٩م، وكان من أهم بنودها أن العراق لم يعد أولوية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن التعامل مع الملف العراقي لن يختلف عن أي ملف إقليمي آخر في المنطقة، وأن الصراع في المرحلة القادمة سيُدار بالدرجة الأولى سياسياً وإقليمياً.

## أولاً: تحولات البيئة المحلية والإقليمية

### ١- تقييم الأداء الحكومي:

ساد العراق بعد الاحتلال الأمريكي نظام سياسي وفق المقاسات الأمريكية، وحاولت إدارة الاحتلال تمرير هذا النظام، سواء هياكله أو فلسفته، عبر مجموعة محطات متتابعة ومخطط لها، بل إن بعض هذه المحطات كانت مبكرة، وسبقت الغزو العسكري في ربيع ٢٠٠٣م عندما تحالفت مجموعة من الأحزاب والقوى والشخصيات العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحت غطاء ما يسمى بالمعارضة العراقية، التي لعبت لاحقاً دوراً بارزاً في تنفيذ تطلعاتها السياسية بعد الاحتلال.

ورغم تعاقب أربع حكومات في ظل الاحتلال يمكن الإشارة بوضوح إلى دوامة الفشل الحكومي، وعدم القدرة على الإنجاز على جميع المسارات السياسية والأمنية والخدمية؛ بسبب هجرة وتشريد الكفاءات، وتسلم المناصب الحكومية الحساسة من قبل أنصاف المتعلمين والأميين طبقاً لاستحقاقات المحاصصة بين الأحزاب الحاكمة.<sup>(١)</sup>

(١) تعاقبت أربع حكومات على العراق حتى الآن في ظل الاحتلال، تشكلت الأولى في أيلول ٢٠٠٢م برئاسة بول بريمر الحاكم الأمريكي، وتشكلت الثانية في حزيران ٢٦٠٠٤م برئاسة إياد علاوي، وتشكلت الثالثة في مارس ٢٠٠٥م برئاسة إبراهيم الجعفري، والأخيرة كانت في حزيران ٢٠٠٦م برئاسة نوري المالكي.

للعرب دور القيادة في المنطقة، سواء لدول «الاعتدال» العربية الضعيفة أو لإسرائيل المتوجسة خيفة من تنامي القوة العسكرية الإيرانية ومشروعها النووي.

هذا الأمر لا يعني أن العلاقة التركية - الإيرانية في العراق تسير باتجاه التصادم، بل من الواضح أنها تسير باتجاه التفاهم، وتقاسم النفوذ والمصالح على الأقل في المدى القصير، لاسيما أن لدى تركيا تخويلاً أمريكياً بالتصرف بهذا الصدد، ولعل استقبال تركيا لمقتدى الصدر المقيم في إيران وقادة تياره، وكذلك إعلان الرئيس التركي عن استعداد بلاده ملء الفراغ في العراق، وتصريحه قبل ذلك بعدم تخوفه من صفقة إيرانية - أمريكية، وكذلك محاولات تركيا مغالبة واحتواء الأحزاب الكردية في شمال العراق، كل ذلك يفضي إلى إشارات واضحة بأن حالة العراق تسير نحو الصفقة الإقليمية الكبرى التي سيكون للاعبان الإقليميان الرئيسيان فيها كل من إيران وتركيا وبرضا أمريكي تام؛ نتيجة الأوراق التي يملكها الطرفان في الساحة العراقية .

### ٣- واقع المقاومة العراقية:

تخضع المقاومة العراقية في تطورها إلى قانون المراحل، شأنها في ذلك شأن كافة تجارب المقاومة التي خاضتها شعوب العالم التي تعرضت للغزو والاحتلال الأجنبي.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه فصائل المقاومة العراقية الإسلامية والوطنية من تكبيد قوات الاحتلال الأمريكي خسائر مادية وبشرية هائلة<sup>(١)</sup>، وإنهاء الصفحة العسكرية لصالح الشعب العراقي، وإخراج القوة العسكرية الأمريكية من معادلة الصراع، لتتبدل طبيعة الصراع في العراق بصفة عامة، وتتحول الأولوية إلى الصراع السياسي والإعلامي والنفسي، مع تزايد

(١) جدير بالذكر هنا أن نعرف أن المقاومة مفهوم شامل متعدد العناصر، فهناك المقاومة العسكرية، والمقاومة السياسية، والمقاومة المدنية، وكلها أشكال تتناوب وتتكامل حسب طبيعة الصراع .

العراقي للطبقة القادمة مع الاحتلال، كما يلاحظ ازدياد حدة الصراع بين حلفاء الأمم للحصول على مزيد من السلطة والثروة، وتقديمهم المزيد من التنازلات للاحتلال، أو عقدهم الصفقات بغية الاستمرار في سدة الحكم.

### ٢- التنافس الإيراني التركي:

أغرى فراغ القوة الحاصل في العراق بعد احتلاله، والفشل الذريع لحكومات الاحتلال المتعاقبة، على التنافس المثلث من قبل الضغوط الإقليمية القوية المجاورة، والمتمثلة بإيران وتركيا وهما اللتان ساهمتا بشكل أو بآخر في إزاحة العراق من خارطة قفوة موازية.

وفي الوقت الذي اقتصر انشغال تركيا في السنين الأولى من الاحتلال على الاهتمام بملفي كركوك والتركمان من جهة، وطموحات الأحزاب الكردية العنصرية ذات النزعة الانفصالية من جهة أخرى، فإن إيران لم تضع الوقت وباشرت منذ الأيام الأولى، ومن خلال أذرعها السياسية الطائفية الموالية للاحتلال والأذرع العسكرية المتمثلة بعشرات الميليشيات داخل الأجهزة الأمنية وخارجها، فأحكمت السيطرة على كثير من مقدرات العراق، إلى الحد الذي أعلن فيه الرئيس الإيراني عن قدرته على ملء الفراغ في العراق، بل إن الاحتلال فاوض إيران فعلاً على ذلك، وعقد صفقة معها عندما وافقت على تمرير الاتفاقية الأمنية لتأمين انسحاب هادئ ومدبر نسبياً في الجنوب والوسط من خلال تمديد الهدنة الدورية مع ميليشيا جيش المهدي.

إن الانسحاب الأمريكي من المدن نهاية حزيران الماضي وعدم جاهزية القوات الحكومية العراقية إلا بنسبة ١٠٪ يجعل من العراق ساحة مفتوحة على كافة الاحتمالات، وفي مقدمتها الفوضى، وربما كاحتمال ثانٍ ترك العراق لقمة سائغة لإيران، وهذا ما لا تقبله تركيا المنافس التاريخي لإيران في العراق والمؤهلة

**ثالثاً:** يعزى ارتفاع عدد هجمات المقاومة العراقية في المرحلتين الأولى والثانية من الصراع إلى أن نسبة كبيرة منها تقدر بـ ٦٠٪ كانت تتم من قبل متطوعين من الشباب غير المنتمين إلى فصائل نظامية أعلنت عن مسمياتها حالياً بجبهات قتالية معروفة ومحددة، وبرامج سياسية واضحة، أهمها جبهة الجهاد والتغيير، والقيادة العليا للجهاد والتحرير، والمجلس السياسي للمقاومة العراقية، إضافة إلى فصائل لا تقل أهمية تعمل لوحدها كجيش المجاهدين وجيش الفاتحين، وهناك فصائل مسلحة تعمل لكنها لم تعلن عن نفسها حتى اليوم.

## ثانياً: متغيرات الاستراتيجية الأمريكية

### ١- تركة المحافظين الجدد:

تحاول الإدارة الأمريكية الإصرار على ترويج الأرقام الرسمية التي يعلنها الجيش الأمريكي لخسائره، والتي لا تتجاوز أربعة آلاف وبضعة مئات من القتلى، على الرغم من معرفة الجميع أن هذه الأرقام لا تشمل أفراد الشركات الأمنية «المرتزقة» الذين يستعين بهم الجيش الأمريكي تحت بند خصخصة الحرب، ويتجاوز عددهم ١٦٠ ألف مرتزق، ويقومون بأعمال تتراوح ما بين صيانة أنظمة الأسلحة والعمليات القتالية إلى حماية الدبلوماسيين الأمريكيين، كذلك لا تشمل الأرقام الرسمية: القتلى من الجنود المتعاقدين مع الجيش بغرض الحصول على الجنسية الأمريكية، فضلاً عن عشرات الشركات الآسيوية والهندية التي تقوم بخدمات خاصة كالطهي والتنظيف، وجيش من المقاتلين.

ولتحقيق أكبر قدر من الدقة في تحديد حجم الخسائر، تم اعتماد أكثر من معيار ومقاطعتها (cross check). فمن المعروف أن لدى الجيوش التقليدية معادلات تشتق منها نسبة القتلى مقارنة بعدد الجرحى، تعتمد تلك المعادلات على شدة وطبيعة المعركة وطول فترتها، ومدى تطور وسائل الإخلاء الميدانية، إلا

الضغط الإقليمي، وبقاء العامل العسكري عامل حسم مؤجل لدى ما تبقى من أطراف الصراع محلياً.

لم يكن الاحتلال محض غزو عسكري، وإنما مشروع متكامل، لعل صفحاته الأخطر هي الصفحات السياسية والاقتصادية، وطبيعة الصراع السياسية تكاد تكون محل اتفاق من قبل جميع الأطراف الرئيسة والثانوية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة على لسان الرئيس الأمريكي أوباما في ٢٧ شباط ٢٠٠٩م عندما قال: «إن المعركة في العراق لم تعد عسكرية».

يحتاج وضع المقاومة العراقية في هذه المرحلة، وخاصة بعد انخفاض عملياتها العسكرية، إلى إزالة الغموض عبر فهم تبدل طبيعة الصراع على مستوى الأهداف والإمكانات، وإعادة ترتيب أولويات التهديدات والمخاطر، فعلى مستوى الأهداف الاستراتيجية فإن الهدف المحوري لهذه المقاومة يتلخص في حرمان العدو من تحقيق أهداف الغزو السياسية، وضمان عدم استقرار منظمته السياسية بكافة أشكالها، واعتبارها امتداداً وجزءاً لا يتجزأ من مشروع الاحتلال.

كما أن العمل العسكري يستمر لإنهاء الاحتلال وأدواته بالمطولة والاستنزاف، وإيصاله إلى حالة من اليأس في الشعور بعدم الاستقرار بعد ست سنوات، وإذا كان معدل عدد هجمات المقاومة المصنفة «عنيفة ومهمة» قد انخفض من ١٨٠ عملية في اليوم إلى أقل من ٣٠ عملية؛ فإن هذا الانخفاض مبرر، ويُعد طبيعياً على امتداد صراع طويل، وسبق لهذه الحالة أن مرت بها التجربة الجزائرية عام ١٩٥٦م مع اختلاف الظروف والأحوال؛ ففي الحالة العراقية يمكن أن نعزو انخفاض عدد العمليات إلى الأسباب التالية:

**أولاً:** قلصت ظاهرة «الصحوات» مساحة عمل واحتكاك فصائل المقاومة العراقية مع قوات الاحتلال؛ حيث عملت هذه الصحوات بمثابة تروس بشرية عراقية لحماية جنود الاحتلال.

**ثانياً:** انسحاب نسبة كبيرة من قوات الاحتلال من المدن والقصبات، وانقطاع خطوط التماس معها.

الأمريكي (G. A. O) والصادر بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠٨م لتقييم الحرب على العراق ليكشف رسمياً ولأول مرة عن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية بـ ١٦٤ ألف عملية قتالية مسجلة تحت وصف (مهمة وعنيفة)<sup>(٢)</sup>، مع الإشارة في نفس التقرير إلى أن هذه الأرقام لم تشمل الهجمات شرق وجنوب البلاد.

وعند إضافة ٣٠٠ جندي أمريكي قتل خلال فترة الاجتياح حتى نيسان ٢٠٠٢م، وكذلك قتلى مرتزقة الشركات الأمنية البالغ عددهم ١٣١٥ قتيل سيكون الرقم الإجمالي لقتلى الجيش الأمريكي في العراق: ٢٢٠٠٠ + ١٦١٥ = ٢٣٦١٥ قتيلاً حتى ٢٠٠٨م، في حين لا تتوفر مصادر دقيقة لإحصاء عدد القتلى الذين قضوا «بحوادث غير قتالية» والمنتحرين، أو عدد الجرحى الذين ماتوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها، والذين عادة لا يُحسبون ضمن الأعداد الرسمية للقتلى.

لا تقل الخسائر المادية خطورة في حسابات الكلفة، إن لم تكن أكثر أهمية، وخصوصاً في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة تمويل الحروب فيها، فبعد أن كانت كلفة الحرب شهرياً ٤,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٣م، ارتفعت عام ٢٠٠٨م لتصل الكلفة إلى ١٢ مليار دولار شهرياً، وبلغت القيمة الإجمالية لاحتلال العراق، طبقاً للمصادر الأمريكية، وفي مقدمتها تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونجرس الأمريكي، وكذلك الدراسة الرصينة التي نشرها كل من البروفسور جوزيف ستيفليتز عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، والدكتورة ليندا بيلميز الأستاذة في جامعة كولومبيا واعتمداً فيها على عشرات الوثائق الرسمية، وبمعاونة جمعية المحاربين القدامى التي

أن ما يجري في العراق هو نوع من الحروب غير المتماثلة (un symmetrical wars)، أو ما يسمى بحروب التحرير أو حروب العصابات، ولتحديد هذه النسبة تم الاعتماد على التقارير الرسمية الأمريكية المعلنة للجيش الأمريكي، والتي توضح أعداد القتلى والجرحى منذ ٢٠٠٣م وحتى نهاية عام ٢٠٠٨م، وباستخدام معدل (average) تم التوصل إلى نسبة

(٧/١) أي قتيل واحد مقابل كل سبعة جرحى، مقارنة بالحرب في فيتنام؛ حيث كانت النسبة ٢,٦ وفي حرب كوريا ٢,٨ في حين كانت في الحرب العالمية الأولى والثانية ١,٨ و ١,٦، جريح مقابل كل إصابة قاتلة، وطبقاً لعدد الجرحى المسجلين لأغراض الرعاية والتعويض في وزارة المحاربين القدامى، والبالغ عددهم ٢٢٤ ألف

جريح، وبقسمة هذا الرقم على نسبة الجرحى إلى القتلى يمكن التعرف على عدد القتلى الحقيقي: (٢٢٤٠٠٠ ÷ ٧ = ٣٢,٠٠٠) ألف جندي قتيل<sup>(١)</sup>.

يمكن تأكيد الحجم الحقيقي لعدد القتلى الذي تم التوصل إليه من خلال جملة من الحقائق والإحصائيات الأمريكية ذات الصلة الصادرة والمنشورة من قبل لجان ومراجع أمريكية مستقلة ومعتمدة، ولعل في مقدمة هذه المصادر تقرير لجنة بيكر-هاملتون، وهو أول تقرير أمريكي رصين تضعه لجنة مستقلة من الكونجرس استعانت بـ ١٨٣ خبيراً عسكرياً ومدنياً، وتعترف لأول مرة بأن معدل الهجمات في تشرين الأول ٢٠٠٦م قد بلغ ١٨٠ هجوماً يومياً، وبواقع مائة وقتيلين في نفس الشهر<sup>(٢)</sup>.

يأتي تقرير أمريكي آخر لا يقل خطورة ليشير إلى الحجم الحقيقي للخسائر، وهو تقرير مكتب المحاسبة

(١) تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي GAO الصادر في ٢٣ تموز ٢٠٠٨م.

(٢) موقع الجيش الأمريكي لإحصائيات خسائر الحرب :

http://siad.app.dior.whs.mail/personnel/CASALTY/castop.htm  
www.defense link / news / casualty.

(٣) تقرير مكتب المحاسبة الأمريكية GAO الصادر في ٢٣ تموز ٢٠٠٨م.

والمادية التي تكبدتها القوات الغازية في العراق.<sup>(٣)</sup> وفي معرض انتقاداته حول دقة البيانات المتعلقة بحجم الخسائر والعمليات المسلحة المقدمة من قبل الجيش، يورد تقرير لجنة بيكر - هاملتون في حيثيات التوصية ٧٧: «فعلى سبيل المثال، في أحد أيام شهر تموز ٢٠٠٦م تم تسجيل ٩٣ هجومًا أو عملية عنف مهمة، ولكن بعد إجراء مراجعة دقيقة لأحداث ذلك اليوم تبين أن عمليات العنف بلغت ١١٠٠ عملية».

جدول من إعداد الباحث- يوضح إجمالي الخسائر المادية

#### والبشرية الأمريكية

عدد القتلى محسوب فقط حتى تموز ٢٠٠٨م.	٢٣,٦١٥ قتيلًا	عدد القتلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨م
وهم المسجلون رسميًا لدى وزارة قدامى المحاربين VA لأغراض التعويضات.	٢٢٤,٠٠٠ ألف جريح	عدد الجرحى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨م
هجمات مسجلة رسميًا لدى الجيش الأمريكي (عنيفة ومهمة)، ولا تشمل هذه الإحصائية الهجمات جنوب وشرق العراق أو الفترة اللاحقة.	١٦٤,٠٠٠ ألف هجمة	عدد هجمات المقاومة ٢٠٠٢-٢٠٠٨م
التريليون: واحد وإلى جانبه ١٢ صفرًا	١,٨ تريليون دولار	الكلفة المادية ٢٠٠٢-٢٠٠٨م

## ٢- سياسة الديمقراطيين الإصلاحية:

تتقن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بشقيها الجمهوري والديمقراطي، تبادل الأدوار والتناوب في دورات يتميز كل منها بخصائص تتبع من طبيعة برامجها السياسية، ورؤيتها لكل من السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ففي الوقت الذي يولي فيه الجمهوريون أهمية استثنائية لقضايا السياسة الخارجية، فإن الديمقراطيين أكثر اهتمامًا بقضايا

(٣) نشرت الدكتورة ليندا بيلمز في كانون الثاني ٢٠٠٧م ورقة عمل تحت عنوان (الجنود العائدون من العراق وأفغانستان) على موقع وزارة المحاربين القدامى، وموقع وزارة الدفاع على الشبكة، وفي أعقاب المكالمات جرى تخفيض عدد الإصابات على المواقع من خمسين ألفًا إلى خمسة وعشرين ألفًا، فيما صار الدخول على موقع وزارة الدفاع متعذرًا. انظر: كتاب حرب الثلاثة تريليونات دولار، جوزيف ستيفليتز وليندا بيلمز.

يسرت لهم هذه الوثائق؛ حيث توصلنا إلى أن كلفة احتلال العراق بلغت: ١,٨ تريليون دولار<sup>(١)</sup>؛ حيث تتضمن الكلفة المخصصة رسميًا لتغطية العمليات، ومنها أجور العنصر البشري بفتيتهم الجنود والمرتزة، إضافة إلى كلف العتاد الحربي والمعدات العسكرية (٢٠٠٠ دبابة طراز أبرامز، مركبات قتالية من طرازي سترايكر وبرادلي، ٤٣٠٠٠ عربة من أنواع أخرى بينها ما يزيد عن ١٨٠٠٠ عربة هامفي، وأكثر من ٧٠٠ طائرة، وما لا يقل عن ١٤٠٠٠٠ طن من المعدات واللوازم) التي أصبح ٤٤-٥٠٪ منها خارج الخدمة، والبقية بحاجة إلى إعادة تأهيل أو صيانة لمدة خمس

سنوات كما يشير إلى ذلك تقرير بيكر - هاملتون في توصيته (رقم ٤٨)<sup>(٢)</sup>، تتضمن هذه الكلفة أيضًا نفقات الرعاية الصحية للجنود المصابين، وكذلك فوائد الديون التي استدانتها الإدارة الأمريكية لتمويل الحرب خارج الميزانية المقررة.

إن الباحث لا يدعي فيما توصل إليه من استنتاجات أنها مطلقة ونهائية، ولكنها أرقام أولية تم التوصل إليها من

خلال الاعتماد بصورة تامة على المصادر الأمريكية حصرًا، وتمثل هذه النتائج الحد الأدنى، كما أن الباحث لم يتطرق إلى الخسائر غير المنظورة المتعلقة بانهايار معنويات الجيش الأمريكي، وارتفاع معدل الكراهية للولايات المتحدة في العالم، وتهاوي مصداقيتها حول الديمقراطية، وتدهور هيبتها ومكانتها على المستوى الدولي، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والعجز والمديونية، ومن المتوقع أن تعلن الإدارة الجديدة قريبًا بمجرد أن تضع الحرب أوزارها أو على الأقل بعد أن تقوم بسحب جنودها من المدن بفترة عن حجم الخسائر الحقيقية البشرية

(١) جوزيف ستيفليتز وليندا بيلمز في كتاب حرب الثلاثة تريليونات دولار  
w.w.norton&compan

(٢) توصيات تقرير بيكر - هاملتون، من إصدارات مكتبة دار طلاس، دمشق، ٢٠٠٧م.

### ثالثاً: استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق

#### ١- المناورة الإقليمية:

تمخض عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، وفي سياق القرار الاستراتيجي لإدارتها الجديدة بضرورة تخفيض التكلفة المادية والبشرية الباهظة، وإيقاف الاستنزاف والتدهور الاقتصادي الكارثي الذي تتعرض له، أن وجدت أمريكا نفسها مضطرة في هذه المرحلة من الصراع إلى اعتماد مبدأ إدارة الأمن عن بُعد أو بالنيابة، وذلك لتخفيف أعبائها ومسئولياتها الدولية، وإحالة ملفات المنطقة الساخنة، وفي مقدمتها العراق، إلى وكيل إقليمي حصري.

ونقصد بذلك تركيا المؤهلة بامتياز؛ نتيجة تضافر عوامل كثيرة للعب دور محوري وفَعَّال في المرحلة القادمة، سواء على صعيد العراق أو القضية الفلسطينية، وبقية مشاكل الشرق الأوسط، لاسيما أن كلاً من إيران وإسرائيل - وهما اللاعبان الإقليميان الرئيسيان - لا يشكلان نماذج مقبولة أو مغرية للعب مثل هذا الدور في المنطقة.

#### ويمكن وصف أهداف وملامح الدور التركي في العراق على النحو التالي:

- تأمين انسحاب أمريكي هادئ ومدبر من العراق، من خلال استدراج فصائل المقاومة إلى فخ العملية السياسية .
- الإشراف بتفويض أمريكي على عقد صفقة إقليمية كبرى بشأن العراق.
- احتواء وتحديد -وليس مواجهة- النفوذ الإيراني في المرحلة الراهنة على الأقل.
- تأمين المصالح الاستراتيجية للأمن القومي التركي المتعلقة بتقليص طموحات الأحزاب الكردية الانفصالية، وقضية كركوك والتركمان، والمصالح الاقتصادية.

حيوية مثل الصحة والتعليم والتقاعد، وبقية القضايا التي تمس المواطن الأمريكي.

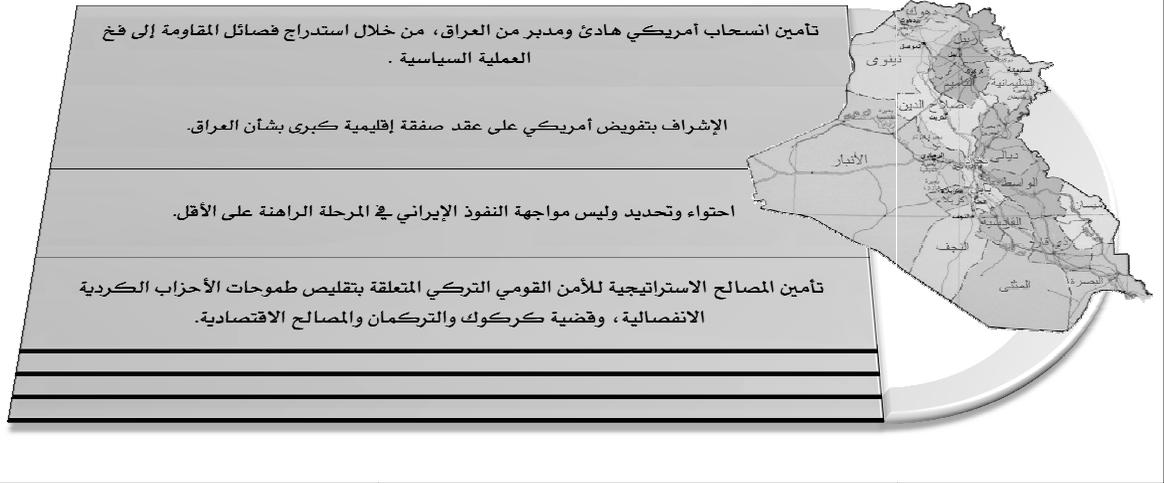
لقد شكل صعود المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية لحظة تحول النظام السياسي الدولي إلى القطبية الأحادية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهزت أمريكا الفرصة لتطبيق استراتيجية المحافظين الجدد، وفرض الأجندة الأمريكية، ومعالجة قضايا السياسة الخارجية بالقوة العسكرية.

وقد وقعت الإدارة الأمريكية في فخ الإمبراطوريات التاريخية عندما استسهلت غزو أفغانستان والعراق، وفتح جبهتين في آن واحد، الأمر الذي أدى إلى استنزاف سريع للإمكانات والموارد، وتجاوز تمويل الحرب ثلاثة تريليونات دولار، معظمها تم صرفه خارج الميزانية، هذه المبالغ الهائلة تجاوزت الخطوط الحمراء التي يمكن لدافع الضرائب الأمريكي أن يتحملها.

ولقد أدى الانغماس في الحرب إلى إهمال تام لمشاريع التأمين الصحي، وخطط التعليم، وتزايد وتيرة العجز والديون العام، رافق ذلك تراجع كبير في مكانة وسمعة الولايات المتحدة عالمياً؛ نتيجة هزائمها العسكرية، وفصائح التعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعجزها عن معالجة أية ملفات دولية أخرى، نتيجة تورطها في العراق وأفغانستان.

كما رفع الديمقراطيون في الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٨م شعار التغيير من خلال الانسحاب من العراق كمطلب شعبي أمريكي؛ لوقف النزيف البشري والمادي، ووقف الانهيار الاقتصادي والصناعي، واستعادة المكانة المهدورة وتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم .

### أهداف وملامح الدور التركي في العراق



الاحتلال خلال سنين المنازلة أكثر من ٣٣ ألف قتيل، و٢٢٤ ألف جريح، وتريليون وثمانمائة مليار دولار.

ولفرض إحكام أطراف الصفقة وضمان نجاحها، فإن تركيا تلعب حالياً دور المفاوض مع هذه الفصائل، وخاصة الإسلامية منها، والذي يبعث على القلق في هذه المفاوضات أنها تُجرى طبقاً لقواعد تركية ليست بعيدة عن الأجندة الأمريكية وحساباتها الاستراتيجية **والمتمثلة بما يلي:**

**أولاً:** أن يتم التعامل مع هذه الفصائل على أساس مذهبي كفصائل سنية لا علاقة لها بقضية كبرى اسمها تحرير واستقلال العراق، فالهدف من هذه المفاوضات محاولة احتواء وإقناع هذه الفصائل بكيفية إنقاذ أهل السنة وتحسين أوضاعهم، وإعادة التوازن.

**ثانياً:** يتم التفاوض مع كل فصيل مهما كبر حجمه أو صغر بصورة منفردة على حدة، مما يجعل من سقوف طلباتها ضعيفة، نتيجة عدم الخبرة، وافتقار معظمها للرؤية السياسية الواضحة، مما يفقدها القوة اللازمة في التفاوض فيما لو كانت مجتمعة وذات

وفي الوقت الذي تحسّ فيه إيران الخطى لقطف ثمار الانهيار الأمريكي الوشيك من خلال سعيها مؤخراً بقوة لإعادة ترميم «الائتلاف الطائفي»، وإعادة تشكيله تحت زعامة المالكي بعد أن تعرض إلى التفكك جراء الصراع على السلطة والثروة بين أطرافه، ورغم حدة هذه الخلافات فإنهم عازمون على الحضور عندما تعقد الصفقة، بشكل قوي وموحد، وذلك لرفع سقف مطالبهم، وهذا شأن الأحزاب الكردية الانفصالية.

وإذا ما أهملنا العناصر الأخرى المساهمة في العملية السياسية المتمثلة بالحزب الإسلامي، أو جبهة التوافق، والتي عرفت الأطراف الأخرى كيفية التعامل معها ومفاتيح إخضاعها بسهولة من خلال المساومة وعقد الصفقات، يبقى الطرف الوحيد الذي لا يزال خارج السيطرة، والذي قد يشكل خطراً على الصفقة، ويقلب الطاولة بعد الانسحاب الأمريكي ويتمثل بفصائل المقاومة التي لم تلق السلاح، لاسيما وأنها تقف أصلاً خلف دوافع القرار السياسي الأمريكي بالانسحاب، وهذا بحد ذاته يمثل إنجازاً بالنسبة لها، وهو يمثل ما نسبته ٧٥٪ من النصر، بعد أن كبدت

تليه مرحلة انتقالية تبقى خلالها قوات تتراوح ما بين ٣٥ - ٥٠ ألف جندي بمهام ليست قتالية، وإنما لتدريب القوات الحكومية العراقية والإشراف على تجهيزها، وحماية الرعايا والمصالح الأمريكية، على أن تتسحب كافة هذه القوات وبشكل نهائي من الأراضي العراقية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١م.

ولقد أشار الرئيس أوباما بكل وضوح إلى أن ملف العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم يعد الأولوية القصوى، مقارنة بالأزمة الاقتصادية الكارثية التي تعصف بالمجتمع الأمريكي، ومقارنة بالوضع المتدهور في أفغانستان، رغم اعترافه بأن ما جرى في العراق مغامرة كان ينبغي تقدير كلفتها قبل الدخول فيها؛ في انتقاد واضح للإدارة الأمريكية السابقة.

وعلى الرغم من التأكيدات الأمريكية على جدولة الانسحاب فإن ثمة أسئلة وشكوك حقيقية تحوم حولها، وتحول دون الركون إليها بشكل كامل أو البناء عليها، فالاتفاقية الأمنية تشير بيندها الثلاثين إلى إمكانية تعديلها بموافقة الحكومتين الأمريكية والعراقية، كما أن الرئيس الأمريكي ربط وتيرة وتوقيتات خطته للانسحاب من العراق بالاعتماد على مستوى العنف الجاري في العراق، وهو مفهوم غامض لا يمكن تحديد مصادره ودوافعه أو الجهات التي تقف خلفه.

إن بقاء قوات النخبة، وبأعداد تصل إلى حدود الخمسين ألف جندي، كقوات تدخل سريع لا يغيّر من صفة الاحتلال شيئاً، خاصة وأن هناك ما يقارب المائة ألف من قوات المرتزقة والشركات الأمنية لم تتطرق كلاً الاتفاقية الأمنية وخطة الرئيس أوباما إلى موعد انسحابها أو طبيعتها واجباتها، رغم أن الجميع يعلم أنها ترتبط كلياً بوزارة الدفاع الأمريكية تحت توصيف «خصخصة الحرب» التي لجأ إليها البنتاجون بعد المصاعب التي واجهها في التجنيد؛ نتيجة الخسائر الجسيمة التي تتكبدها القوات النظامية الأمريكية.

نحن إذاً أمام جدولة لإعادة انتشار القوات الأمريكية

أهداف واضحة ورؤى مشتركة، واعتماد الأسلوب المنفرد في التفاوض يأتي لإيقاع الشكوك والريبة بين أطراف المقاومة في احتمال عقد هذا الطرف أو ذلك اتفاقات وصفقات، الأمر الذي يسهل على الطرف التركي الحصول على مزيد من التنازلات، وإلا لكان الأحرى بتركيا أن تسهل عقد مؤتمر يجمع القوى المقاومة والمناهضة للاحتلال لتوحيد مطالبهم أسوة بالتيار الصدري.

**ثالثاً:** إبلاغ هذه الفصائل بأن التغيير المطلوب والمنشود في العراق لن يتم إلا عبر بوابة وقواعد اللعبة السياسية القائمة، التي أسّسها الاحتلال ومن تعاون معه.

**رابعاً:** يبدو أن تركيا شأنها شأن بقية دول الجوار وكثير من الدول العربية باتت تعتقد بأنه لم يعد هناك مشروع بديل للوضع القائم في العراق، وبالتالي تتصور -إضافة إلى إيران وفي ظل غياب كامل لمشروع عربي- بأنها قادرة على ملء الفراغ في العراق، لذا فإنها تحاول إزالة ما تبقى من معوقات وعقبات تعترض طريقها من خلال استدراج ما تبقى من الفصائل المقاتلة بقصد إغرائها ومن ثم إغراقها في مغطس المشاركة في العملية السياسية.

## ٢- إعادة الانتشار بدل الانسحاب:

حدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما من خلال إعلانه لتوقيتات الانسحاب من العراق ملامح المرحلة القادمة، سواء من خلال الجدولة الزمنية التي وضعها مع قادته العسكريين من جانب واحد، وأتت بمعزل عن توقيتات الاتفاقية الأمنية، وإن جاءت مقاربة لها، كما خلت من أية التزامات وقعها سلفه جورج بوش تجاه الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأمريكية ستباشر بسحب معظم قواتها تدريجياً إلى أغسطس/ آب ٢٠١٠م، وهو الموعد الذي حدّده الرئيس الأمريكي الجديد كموعّد لانتها «المهمة» في العراق.

سياسية فاشلة تم بناؤها على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، والتي صُممت لتخدم أهداف الاحتلال والمصالح الضيقة لأحزاب وقوى عنصرية طائفية ذات نزعة انفصالية، ومن المتوقع أن صفحات الاحتلال السياسية التي ستخلفها قواته ستكون سبباً مستمراً للعنف بكافة أشكاله المشروعة كالمقاومة أو غير المشروعة المتعلقة بعمل الميليشيات والمجموعات الخاصة الطائفية والعرقية.<sup>(1)</sup>

## ٢- الصفقة الإقليمية الكبرى :

من الواضح -كما ورد في خطة الرئيس الأمريكي أوباما للانسحاب من العراق- أن السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد ترى في العراق أولوية مهمة، وستتعامل معه كملف إقليمي لا يختلف بالنسبة لها عن أي ملف إقليمي في المنطقة، وأنها عازمة على التخلص من ورطتها وأزماتها فيه، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أي انتصار عسكري لها في العراق إلا أنها في نفس الوقت لم تُهزم بعد، ولا يزال لديها من الأوراق السياسية والإقليمية ما يمكنها من المناورة والالتفاف بأقل تكلفة لضمان انسحاب هادئ ومدبر من العراق يضمن لها ما تبقى من ماء الوجه مع الحد الأدنى من المصالح.

وتشير المعطيات إلى أن تركيا ستلعب دوراً رئيساً في إدارة ملف العراق بالنيابة، وبتفويض أمريكي واضح، ولعل هذا ما يفسّر النشاط الدبلوماسي التركي الأخير مع مختلف ألوان الفصائل العراقية وأطرافها، ومد جسور الثقة والغزل مع الأحزاب الكردية المهيمنة في شمال العراق، وكانت أول ثمرات هذا الدور التركي البروتوكول الذي وُقّع بإشرافها بين

في العراق وليس انسحابها، فهناك قوات بأعداد أقل ستستقر في قواعد ثابتة، وبعيدة عن السكان، طبقاً لإعادة حسابات التكلفة والمنفعة، وترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في العالم، وكذلك للإيفاء ببعض الالتزامات والوعود الانتخابية للإدارة الديمقراطية.

## رابعاً: مشاهد العراق المستقبلية

### ١- الانزلاق التدريجي نحو الفوضى:

إن الفراغ الأمني الحاصل جراء الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية المحتلة في مدن وقصبات وأرياف العراق، وفي ظل عدم جاهزية القوات الحكومية العراقية وتعدد ولاءاتها، وانعدام أية مقومات للخدمات، ونسبة البطالة العالية التي تفتك بالشباب، وازدياد التدمير الشعبي في دوامة الفشل الحكومي على كافة المسارات، هذا الوضع كله قد يغري الكثير من المجموعات المسلحة، سواء التي فقدت القدرة على الحركة في المرحلة السابقة، أو حتى المجاميع التي اشتركت في دعم العملية السياسية إلى معاودة نشاطاتها في المناطق التي تخلو من الوجود الحكومي، وهذا الأمر من المتوقع تصاعده كلما خفت قبضة الاحتلال في بعض المناطق أو زالت، وكلما نشطت أجناس إقليمية أو مذهبية وتوفر الدعم المالي اللازم.

هناك بؤر مشتعلة في العراق، تضرب على شكل موجات من العنف قد تتصاعد، وهذه البؤر المستمرة نابذة من دافعين رئيسين: أولهما حالة الاحتلال الأجنبي وإفرازاته، بغض النظر عن المسميات أو التوقيعات، والتي لا يوجد أي ضامن مستقل لها، مما يعطي المشروعية لكل من يحمل السلاح ضد الوجود الأجنبي بكافة أشكاله، سواء ضد القوات النظامية أو مرتزقة الشركات الأمنية، كما أن الدافع الثاني لا يقل أهمية عن سابقه، والمتمثل بوجود عملية

(١) ضربت بغداد يوم ٩ آب ٢٠٠٩م في توقيعات متزامنة أكثر من سبع هجمات، طالت بشكل مدمر كل من وزارات الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التربية، والمنطقة الخضراء، ومبنى البرلمان وعدة مقر رسمية أخرى في آن واحد مما أوقع مئات القتلى والجرحى، وتشير المصادر إلى أن الأجهزة الأمنية وقفت عاجزة ومذهولة أمام حجم التفجيرات وشدة تنظيمها وتوقيعات وحساسية المناطق المستهدفة.

قواعد عسكرية ضخمة وثابتة - من المتوقع أن تستمر طالما أن هناك حاجة ومصصلحة متبادلة أمريكية من جهة - وحكومة عراقية تستمد شرعيتها من تزوير صناديق الاقتراع، وتحاول أن تتنفس من خلال الضغط الأمريكي للاعتراف بها، والتعامل معها.

كما أنها من جهة أخرى تستند على الجدار والنفوذ الإيراني الداعم لها بقوة، والمطالب بملء الفراغ في حال الانسحاب الأمريكي، والذي عزز مواقفه وتغلغله بقوة داخل العملية السياسية، وتحكمه بوزارات الدفاع والداخلية، وخارج العملية السياسية من خلال اختراقه لكثير من القوى خارج دائرة نفوذه الطائفية في شمال العراق وغربه.

وإذا نظرنا إلى الضفة المقابلة فإن هذه الحكومة لا تحظى بالمشروعية كأحد النتائج والآثار المباشرة للاحتلال، وتستعد القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات العراقية المقاومة والمناهضة والممانعة للاحتلال لاستعادة المبادرة في العراق من خلال وعيها التام بهشاشة الوضع الأمني داخل العراق، وعدم قبول هذه الطبقة من قبل شرائح المجتمع العراقي، لاسيما بعد انكشاف دعوات المظلومية، وفشل وعجز الحكومات المتعاقبة في إنجاز أية عود رغم مرور ست سنوات، وبالتالي فإن الأمن الهش وحالة اللااستقرار السياسي من المتوقع أن تستمر في ظل تضارب حاد في الرؤى والتصورات.

### التوصيات وخيارات العرب في العراق

لا شك أن خيارات العرب في العراق، مقارنة بالنفوذ الإيراني والدور التركي، تعد محدودة، فمنذ انهيار النظام الرسمي العربي، وتعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، عندما تم احتلال وابتلاع دولة عربية بحجم العراق في نيسان ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية دون قرار دولي شرعي،

الخارجية الأمريكية وعدد محدود من فصائل المقاومة العراقية المنضوية تحت ما يسمى المجلس السياسي للمقاومة العراقية.

إن مشهد الصفقة الإقليمية الكبرى على غرار ما جرى في اتفاق «الطائف» الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية هو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية بضوء أخضر أمريكي. تتشكل ملامح هذا المشهد على اتفاق معظم دول الجوار المحيطة بالعراق على صفقة تضمن انسحاباً أمريكياً هادئاً، وضمان ملء الفراغ الحاصل جراء الانسحاب الأمريكي لتفادي انزلاق العراق إلى الحرب الأهلية، وتوافق كافة القوى السياسية والعسكرية المتصارعة على عقد سياسي من خلال تأثير وضغط كل طرف إقليمي على القوى المحلية المتصارعة ترغيباً وترهيباً.

وسيتم إعطاء هذه الصفقة أو الاتفاق إذا ما توفرت مقوماته غطاءً شرعياً من خلال إشراك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي.

### ٣- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب:

يدور الصراع في العراق على مستوى القشرة السياسية، وهناك تنازع الإرادات بين طبقتين: إحداهما قدمت مع الاحتلال، وشكلت محطاته السياسية، وانخرطت في قواعد لعبته لتمزيق وحدة العراق وطمس هويته العربية، والنظر إليه كغنيمة وحصص، وتحويله إلى كيانات هزيلة متناحرة فيما بينها، وهذه الطبقة السياسية لا تزال تشبث -رغم فشلها وعزلها من قبل الشعب العراقي- بما حصلت عليه من منافع ومكتسبات حزبية وشخصية ضيقة، وتمسك بمقاليد السلطة والثروة وتديرها عبر قواعد وأسس المحاصصة، وتحظى عن كثب بحماية أمريكية مباشرة من خلال بنود اتفاقية أمنية مشتركة، وعبر

لم تمارس الدول العربية في العراق سوى دور ثانوي اتسم بالاكْتفاء بالمراقبة.

واليوم أيقن العرب أن خسارة العراق كحجر زاوية قد خلخل الضغط في معادلة القوة المعقدة في المنطقة، وكشف الجناح الشرقي للعرب أمام القوى الإقليمية المتنافسة لمد نفوذها أبعد من العراق، مما يجعل من الاستمرار بحالة التغافل واللامبالاة جراء ما يجري في العراق أشبه بالانتحار البطيء الذي سيطرق تدريجياً أبواب الكثير من العواصم العربية.

فليس من المصادفة إذن أن يتعاقب رئيس كل من إيران وتركيا في عرض خدمات بلاده لملء الفراغ في العراق عند رحيل قوات الاحتلال الأمريكي.

وللتوصل إلى توصيات ومقترحات حقيقية وموضوعية

لإمكانية تحسين شروط العرب للدخول إلى المعادلة العراقية، يجب أولاً تثبيت بعض الحقائق التي يلزم الاستناد عليها لاحقاً في آليات العمل:

**أولاً:** التعامل مع الحقائق وليس مع إفرازاتها؛ فالاحتلال الأمريكي هُزم ودُحر عسكرياً، وتم طمر مشروعه السياسي المتمثل بالحكومات المتعاقبة التي فشلت حتى الآن في التقدم خطوة واحدة باتجاه كافة المسارات السياسية والأمنية والخدمية والاقتصادية.

**ثانياً:** إن عروبة العراق التي يجري طمسها، سواء في الدستور الحالي أو من خلال المناهج الدراسية الجديدة، وكذلك الحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً تعتبر خطأً أحمر لأي تفاعل عربي مع الشأن العراقي؛ وذلك لضمان عودته إلى وظيفته السابقة الجيوستراتيجية كسدٍّ يمنع الاندفاعات الإقليمية والتوسعية بكافة أشكالها نحو العمق العربي.

**ثالثاً:** إن إيران هي اللاعب الرئيس في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت بدهاء وذكاء وبرجماتية عالية، وصلت حد النفاق السياسي، من احتواء الاحتلال الأمريكي، وتسخير طاقاته ليقدم لها العراق بكافة إمكاناته على طبق من ذهب، دون أن تنزف قطرة دم، أو تخسر قطرة بترول.

**رابعاً:** من الخطأ الفادح تصور إمكانية ملء الفراغ في العراق من قبل تركيا أو إيران، أو أية جهات أخرى من دون العراقيين، وليس المقصود هنا بالعراقيين الطبقة التي تعاونت مع الاحتلال، وارتبط وجودها ومصيرها بوجوده، وإنما المقصود أغلب أبناء العراق الراضين للاحتلال، والذين سيواصلون كفاحهم لإتمام واجبهم المتمثل باستقلال العراق، مهما كانت التضحيات جسيمة، ومهما طالت فترة الصراع، أو تغيرت أشكال الهيمنة ومسميات الاحتلال.

إيران هي اللاعب الرئيس في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت بدهاء وذكاء وبرجماتية عالية، وصلت حد النفاق السياسي، من احتواء الاحتلال الأمريكي، وتسخير طاقاته ليقدم لها العراق بكافة إمكاناته على طبق من ذهب، دون أن تنزف قطرة دم واحدة أو قطرة بترول.

**خامساً:** غالبية الشعب العراقي رافض للاحتلال ومشروعه في العراق، حتى بعض الشرائح التي عُزِّر بها في بعض المراحل المبكرة، ومن باب أولى اليوم أن تُعاد الحسابات ويتم التعامل بدون خجل مع من يمثل هذا الرفض الشعبي الواسع، سواء بفصائل المقاومة العسكرية، أو بالقوى والهيئات والأحزاب السياسية الراضية للاحتلال، وليس التعامل والإقرار التام بواقع لن يستقر أو يستمر طويلاً، والتعامل مع من يعمل ضدّ مشاعر وإرادة ورغبة الشعب العراقي، فالعراق المستقل الوطني العربي سيكون أكثر قدرة على إعادة الاستقرار في عموم المنطقة، وإعادة التوازن إليها، والوقوف بوجه المشروع الإيراني التوسعي أو غيره.

**سادساً:** هناك بؤر ومحركات مستمرة للعنف في العراق، وبدون وضع حل جذري لها فإن الحديث عن استقرار العراق والمنطقة يبقى من التمنيات: البؤرة الأولى تتمثل باستمرار حالة الاحتلال والوجود الأجنبي

والاقتصادية والخدمية؛ حيث يقر الجميع -وفي مقدمتهم القوات الأمريكية- بفشل القوات الحكومية العراقية الحالية، وعدم تجاوز قدراتها القتالية نسبة ١٠٪، فهي أقرب إلى ميليشيات وقوات مكافحة شغب منها إلى جيش ذو عقيدة عسكرية موحدة بالمعايير المعهودة، ولدى الدول العربية ورقة قوية وحقيقية متمثلة بقيادات وكبار ضباط الجيش العراقي الوطني المجربة، والتي تحظى بقبول واحترام الشعب العراقي، وبإمكان هذه القيادات بوقت قياسي -ربما لا يخطر ببال أحد- أن تتقي القوات الحكومية الحالية بمهنية عالية، وتحولها إلى صمام للوحدة الوطنية العراقية فوق الميول السياسية والطائفية والعرقية.

**خامساً:** تعد جدولة الانسحاب الأمريكي مطلباً للحركة الوطنية العراقية، ولكن ليس بصيغة الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية الموالية لها، والتي تفتقر لأية ضمانات دولية أو عربية، مما يجعلها من وجهة نظر المقاومة العراقية عملية خداع والتفاف واستمرار للاحتلال ولكن بصور أخرى.

**سادساً:** يجب على الدول العربية لكي تحسن شروط دخولها إلى الملف العراقي أن تجمع أطراف وركائز الحركة الوطنية العراقية المتمثلة بفصائل المقاومة المسلحة، وهيئة علماء المسلمين، وقيادات الجيش العراقي الوطني، والبعثيين، وكفاءات العراق الوطنية؛ بغية سماعها، وتوحيد تصوراتها ورؤاها السياسية، وذلك من خلال تبني لقاءات ومؤتمرات علنية تحت قبة ورعاية النظام الرسمي العربي.

وعليها أن تفعل ذلك من باب أولى بعد اعتراف إدارة الاحتلال الأمريكي ببعض الفصائل المسلحة، وتوقيع بروتوكول رسمي معها برعاية تركية، لذا فإن على الدول العربية أن تغادر حالة الخجل والخوف، وتستقبل علناً رموز الحركة الوطنية العراقية، وتدعمها على الأقل من الناحية الاعتبارية؛ وذلك للمناورة والضغط على الحكومة العراقية من جهة، وتعزيز وجودها الفعلي على الأرض من جهة أخرى.

على أرض العراق بغض النظر عن المسميات والأشكال الوهمية التي يتخذها. وأما البؤرة الثانية فهي وجود عملية سياسية تم تأسيسها من قبل الاحتلال تقوم على مبدأ المحاصصة، وتخدم أحزاب وجهات ذات نزعات عنصرية وطائفية تحالفت مع الاحتلال، وهذه العملية مصممة على تجزئة العراق إلى كيانات هزيلة متناحرة على السلطة والثروة، وكذلك تلغي هوية العراق العربية والإسلامية.

**ويمكن تلخيص أهم مقترحات وآليات الدخول العربي إلى الساحة العراقية على النحو التالي:**

**أولاً:** يمكن تحسين شروط الدخول العربي إلى اللعبة، مقارنة بالمشروع الإيراني والدور التركي، بترك الدول العربية فوراً لصيغة التعامل الفردي مع الشأن العراقي، والمباشرة بالتخطيط والعمل الجماعي، وأن لا يُترك الأمر إلى جامعة الدول العربية التي تعاني من الهرم والشيخوخة، ويتسم موقفها بالبيروقراطية، والعجز أحياناً.

**ثانياً:** صياغة وتوحيد مشروع عربي إزاء العراق، يقوم على أساس الثوابت السابق ذكرها، ويتضمن في المقدمة كيفية إنهاء الاحتلال الأجنبي، وإعادة النظر بالدستور وبقية القضايا، بحسب الأهمية؛ باعتبار أن المنظومة العربية هي المعنية كمنظمة إقليمية بالوضع العراقي بعد تصريح الرئيس الأمريكي بأن العراق أصبح ملفاً إقليمياً.

**ثالثاً:** استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية الإيجابية، المتمثلة سواء بالتراجع الأمريكي ورغبة الإدارة الأمريكية في التملص من ورطة المستتقع العراقي، أو بانشغال إيران بوضعها الداخلي المتدهور، وتفاقم التصدع فيها على المستوى الشعبي والسياسي والديني، وكذلك ضرورة استغلال ومراقبة وتصويب الاندفاع التركية في الشأن العراقي ومحاولة احتوائها.

**رابعاً:** يشكل الملف الأمني أهم الأولويات في فتح الطريق أمام استقرار بقية الملفات السياسية



## معلومات إضافية

### نموذج لاتجاه المقاومة العراقية للعمل السياسي:

#### جبهة الجهاد والتغيير:

تأسست جبهة الجهاد والتغيير في يوم ٢٠٠٧/٦/٩م، وضمت وقت تأسيسها ثمانية فصائل مسلحة هي: كتائب ثورة العشرين، جيش الراشدين، جيش المسلمين، الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، سرايا جند الرحمن، سرايا الدعوة والرباط، كتائب التمكين، كتائب محمد الفاتح.

#### ثم التحق بها فصيلان آخران هما:

جيش التابعين الذي انضم للجبهة في ٢٠٠٨/١/٢٠م، وبعده انضم جيش الجهاد في ٢٠٠٨/٧/٢٠م.

#### أسباب تأسيس الجبهة:

بحسب الناطق الرسمي باسم الجبهة الدكتور ناصر الدين الحسني في مقابلة له مع شبكة الإسلام اليوم في ٢٠٠٩/٢/٢١م، فإن تأسيس الجبهة «جاء تلبية لضرورة جمع الكلمة، وتوحيد الجهود لمقاومة خطر الاحتلال وتدابيراته على بلدنا، واستهدافه لقيمنا. فكان هذا المشروع ضرورة المرحلة، كما أنه مَطْلَبٌ شرعي؛ لأن طبيعة المرحلة تحتاج إلى البرامج الاستراتيجية التي تُؤمّن باستثمار الجهود المبذولة، والمواقف الصحيحة، التي اتخذتها قوانا المقاومة، منذ اليوم الأول للاحتلال.

#### وأما عن أهداف هذا المشروع فهي:

أولاً: توحيد الخطاب السياسي والإعلامي والشرعي، وصولاً إلى وَحْدَةِ القرار لكافة الفصائل المنضوية تحته.

ثانياً: التمكين للمشروع الجهادي في العراق، وصولاً إلى دولة ذات هوية إسلامية عربية تكفّل الأمن والعيش الرغيد والعدل لأبنائها.

#### الجبهة والعمل السياسي:

يرتكز البرنامج السياسي العام الذي طرحته الجبهة في مشروعها على عشرة أعمدة تدور حول: الجهاد، والمقاومة، والتحرير، ورفض العملية السياسية، ودعوة جميع القوى المناهضة للاحتلال، والتمسك بالهوية العراقية، والحفاظ على وحدة العراق.

ولعل مضمون الفقرة الخامسة من المشروع السياسي للجبهة يختزل عدة أمور مهمة، منها:

«تتبنى الجبهة مفهوم العمل السياسي بالثوابت الشرعية داخل العراق؛ باعتباره مكماً للعمل العسكري، وبدونه لن يجني المجاهدون ثمار ما قدموا، والمتضمن كتابة موقف سياسي للإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية في العراق كالفيدرالية (اتحادي) والدستور، والقضية الكردية، وتوزيع الثروات، وإعادة بناء مؤسسات

الدولة ضمن الضوابط والآليات الصحيحة على أساس العدل الذي جاءت به شريعتنا السمحاء، لتكون ضوابط عمل البرنامج السياسي الذي سينبثق من هذه الجبهة».

أما «أهم أهداف المشروع» فإنه يتمحور وفق قطبين رئيسيين:

الأول يتجه نحو «توحيد الخطاب السياسي والإعلامي والشعري، وصولاً إلى وحدة القرار لكافة الفصائل المنضوية تحت هذا المشروع».

الثاني يعمل على «التمكين للمشروع الجهادي في العراق، وصولاً إلى دولة ذات هوية إسلامية عربية». أما «أهم الإجراءات لتحقيق تلك الأهداف» فإنها تركز على جانبين متوازيين:

- «وضع برنامج سياسي موحد لإعادة رسم الخارطة السياسية العراقية، بما يضمن التمكين للمشروع الجهادي في العراق».

- «تكوين مكاتب استشارية (إعلامية وشرعية وسياسية) موحدة يجمع فيها أهل الرأي والاختصاص للرجوع إليها».

وعن «الثوابت في العمل الجهادي السياسي» للجبهة، فإن المشروع السياسي يتضمن ثلاث عشرة مادة، بعضها متداخل مع «البرنامج السياسي العام»؛ من حيث مبدأ الجهاد والتحرير، والمقاومة والشرعية. إلا أن المادة رقم 11 فيها تطلعات الجبهة تجاه العراق، حيث تنص على أنه:

«ينبغي أن تكون علاقة العراق - بعد خلاصه من الاحتلال - مع جميع جيرانه ومع محيطه الإسلامي والمجتمع الدولي؛ علاقة التفاعل البناء المتبادل، والتعاون الإيجابي بما لا يتعارض وتعاليم الشرع الحنيف، وندعو شعوب العالم جميعاً إلى التضامن مع الشعب العراقي في مواجهة قوى الشر التي تحتل أرضه، وتنتهك عرضه، وتُمنع في تدمير ممتلكاته ومقدراته ونهب ثرواته، ونحذر في الوقت نفسه كل القوى المتعاونة مع الاحتلال من عاقبة فعلها، وشنيع صنعها، وتبنيها إلى أنها مثل المحتل».

**تفويض الشيخ حارث الضاري ممثلاً سياسياً:**

في مطلع شهر يونيو 2009م أصدرت فصائل جبهة الجهاد والتغيير العشر، بجانب فصائل «عصائب العراق الجهادية» و«جيش المجاهدين المرابطين» و«جيش الإمام أحمد بن حنبل» بياناً أعلنت فيه تخويل الأمين العام لهيئة علماء المسلمين الشيخ «حارث الضاري» «متحدثاً باسمها ومتفاوضاً عنها في الأمور السياسية ذات الصلة، وأن ينوب عنها في كل المحافل؛ ليدافع عن دماء الشهداء الزكية التي سالت على ثرى العراق، والليوث التي أُسرت، والأعراض التي انتهكت، والأموال التي أُهدرت».

وجاء في البيان أن الفصائل أعلنت ثققتها في الضاري «لما عرفنا فيه من رباطة جأش، وثبات على المبدأ، ومطاوله للأعداء، وصبر على البلاء، ومساندة منقطع النظير للجهاد والمقاومة في العراق، على الرغم مما تعرض ويتعرض له من ضغوط وتجاوزات».

ودعت جبهة الجهاد والتغيير جميع «فصائل المقاومة» إلى توحيد خطابها السياسي، ودعم اختيار الضاري ليكون «متحدثاً باسمها ونائباً عنها في كل المحافل الدولية».

وعن اختيار هذا التوقيت قال الناطق الرسمي باسم الجبهة ناصر الدين الحسني: إنه «جاء في هذه المرحلة المهمة من عمر المقاومة العراقية وعمر الحركة الوطنية، ليضعها أمام نقلة أساسية في المزج بين الأداء السياسي والأداء الميداني، وليلبي استحقاقاتها النضالية من أجل التحرير، ودحر الأعداء وأذئابهم، بعد أن انكشفت عورتهم، وبان خوارهم وتكسرت على صخرة المقاومة العراقية».

وأعلن الشيخ الضاري موافقته على هذا التحويل، معتبراً أنه «من الواجبات الشرعية والوطنية التي لا يجوز لمثلي العدول عنها». مشيراً إلى أن إقدام الفصائل على هذه الخطوة تعكس نضجاً سياسياً إلى حد بعيد.

ويتلخص البرنامج السياسي المرحلي للشيخ الضاري، في ظل الاحتلال - بحسب تصريحات صحفية له - «في الأمور المعلنة والمتفق عليها مع كل القوى الوطنية - بما في ذلك القوى المسلحة «قوى المقاومة المجاهدة» - في الأمور التالية:

- تحرير العراق من الاحتلال الأجنبي، وإفشال مخططاته ومشاريعه في العراق.

- المحافظة على وحدة العراق.

- المحافظة على هوية العراق العربية والإسلامية.

- المحافظة على ثروات ومقدرات العراق، وعلى حضارته.

ومن ثم يكون العراق لكل أبنائه، وبكل طوائفهم ومكوناتهم، من شماله إلى جنوبه، بعريه وأكراده وتركمانه، بمسليميه ومسيحييه».

#### المصادر:

د. عماد الدين الجبوري، جبهة الجهاد والتغيير.. دراسة أولية، شبكة البصرة.

أمين هيئة علماء المسلمين يتحدث عن تفاصيل تفويضه من قبل المقاومة، حوار مع الشيخ حارث الضاري، على موقع إسلاميون، انظر الرابط:

[http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1245159032775&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body](http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1245159032775&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body)

موقع الجزيرة. نت على الروابط التالية:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DA173F7B/99EB/4106/BBEE/F31FB27A915E.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A6D9B156/A5EF/4C81/AA67/C9EA4F64E60B.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BFA1E531/069A/412A/B8C0/EFA5AA61D975.htm>